الأمم المتحدة

S/2014/699

مجلس الأمن

Distr.: General
25 September 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٨ (٢٠١٤) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أُطلعه على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة) كلَّ ١٢٠ يوما. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – الحالة السياسية

٢ – أُحرز تقدم إيجابي عموما على المسار السياسي، وإن تخلّلته بعض المستجدات المثيرة للقلق. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه، هددت التوترات بين مؤسسات الدولة بإخراج التقدم السياسي المحرَز عن مساره عندما وقّعت مجموعة من أعضاء البرلمان على عريضة تطالب الرئيس حسن شيخ محمود بالاستقالة. واتهموه بعدم تنفيذ سياسة الدعائم الست التي وضعتها الحكومة الاتحادية، المعروفة الآن باسم ”رؤية عام ٢٠١٦“، وبعدم التشاور على نطاق واسع. وساعد الخطاب الذي أدلى به الرئيس أمام البرلمان الاتحادي في ١٦ حزيران/يونيه على التخفيف من حدة توتر الحالة.

٣ – وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة الاتحادية نسخة منقّحة من خطة ”رؤية عام ٢٠١٦“ من أجل تحقيق التحول السياسي في الصومال. وأعلنت التزامها بتنفيذ الخطة مع إشراك عدد أكبر من الصوماليين.

021014 300914 14-61207 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وتسارعت وتيرة تشكيل الإدارات الإقليمية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اضطلعت الحكومة الاتحادية بدور الوسيط في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جنوب غرب الصومال بين المبادرتين السياسيتين المتنافستين في بايدوا لإنشاء إدارة مؤقتة في جنوب غرب البلد، تشمل مناطق باي، وباكول، وشبيلي السفلى. ووقّعت إثيوبيا، بصفتها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، على الاتفاق بوصفها شاهدا، بينما وقّع المبعوثون الخاصون عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وإيغاد على الاتفاق بوصفهم مراقبين. غير أن شخصيات بارزة في المبادرة المتعلقة بالولاية التي تضم ست مناطق لا تزال تعترض على هذا الاتفاق. وتعتزم الحكومة الاتحادية، وأطراف الاتفاق، والمشايخ المؤيدون إطلاق مبادرة للمصالحة في أواخر عام ٢٠١٤ للترويج لعملية شاملة للجميع.

٥ - وكانت هناك تطورات إيجابية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق أديس أبابا المبرم في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣. ففي ٣٠ آب/أغسطس عاد إلى مقديشو قادما من مشارف كيسمايو قائد الميليشيات باري أدان شيري (''هيرالي''). وعاد معه أيضا ١١٨ من أعضاء ميليشياته وسلموا أسلحتهم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسوف يفتتح في ١٦ أيلول/سبتمبر مؤتمر كيسمايو للمصالحة، وتعقد بموازاته عملية الاختيار المتعلقة بالجمعية الإقليمية لجوبا.

٦ - وفي المناطق الوسطى، أجرت الحكومة الاتحادية مشاورات مع ممثلي ''ولاية غالمودوغ الإقليمية'' و ''إدارة 'هيمان' و 'هيب''' وقيادة أهل السنة والجماعة. وقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاق في ٣٠ تموز/يوليه التزمت فيه هذه الكيانات، باستثناء ''إدارة هيمان وهيب''، بتشكيل إدارة في منطقتي مدج وجلجادود على أساس من التشاور وبإشراك الجميع. ووقّعت الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيغاد، والاتحاد الأفريقي على هذا الاتفاق بوصفها شهودا. ووقّع زعماء ''هيمان وهيب'' على الاتفاق في ٦ آب/أغسطس. وتجري حاليا عملية اختيار لجنة تقنية. وتجري الحكومة الاتحادية أيضا مشاورات بشأن إنشاء إدارة إقليمية مؤقتة في منطقتي هيران وشبيلي الوسطى.

٧ - وازداد التوتر في منطقة سول المتنازع عليها عندما استولت قوات ''صوماليلاند'' على مدينة تليح في ١٢ حزيران/يونيه وأدت إلى تعطيل مؤتمر نظمه الزعماء والشيوخ ومؤيِّدو ''ولاية خاتومو'' التي أعلنت عن استقلالها ذاتيا. وازدادت حدة التوتر عندما عززت حكومة بونتلاند وجودها العسكري في المنطقة المتنازع عليها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، انسحبت قوات ''صوماليلاند'' من 'تليح' تاركة وراءها ميليشيا دلباهنتي الموالية

لـ ''صوماليلاند''. وانتقل زعماء خاتومو إلى مدينة ساه دير في إقليم سول قرب الحدود الإثيوبية، حيث تم، في ١٤ آب/أغسطس، انتخاب علي خليف غالير، وهو أحد مؤسسي خاتومو وعضو في البرلمان، رئيسا جديدا لخاتومو. وفي ٢٧ آب/أغسطس، استولت ''قوات صوماليلاند'' على مدينة ساه دير واحتلت المنطقة منذ ذلك الحين.

٨ - ورغم أن العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند ظلت متوترة، فقد أُجريت بعض الزيارات الوزارية والاجتماعات التقنية بشأن عملية ميثاق ''الاتفاق الجديد'' من أجل الصومال. وفي ٢١ أيار/مايو، استضافت حكومة بونتلاند في غاروي اجتماعَ مائدة مستديرة للجهات المانحة، ناقش فيها المشاركون، ومن بينهم الحكومة الاتحادية، الأولويات الإنمائية لبونتلاند ومشاركتها في هيكل المعونة للاتفاق الجديد. وفي وقت لاحق، أرسلت بونتلاند وفودا وزارية إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال في ١٢ حزيران/يونيه، وإلى الاجتماعين التنفيذيين اللذين عقدهما منتدى الشراكة الرفيع المستوى في ٩ أيار/مايو و ١٢ حزيران/يونيه في مقديشو. غير أن العلاقات توترت مجددا حينما أعلنت سلطات بونتلاند، في ٣١ تموز/يوليه، عن تجميد جميع العلاقات والأنشطة التعاونية مع الحكومة الاتحادية كرد فعل على توقيع اتفاق بشأن تكوين ولاية في منطقتي جلجادود ومدج دون التشاور معها. وفي ١٨ آب/أغسطس، عرضت حكومة بونتلاند التشاور لفترة ٣٠ يوما بين غاروي ومقديشو سعياً لتسوية الخلافات بينهما.

٩ - وأُحرز تقدم في عملية استعراض الدستور. ففي ٢٩ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على تعيين خمسة أفراد لعضوية اللجنة المستقلة المعنية بمراجعة الدستور وتنفيذه. ووافق البرلمان الاتحادي على هذه الترشيحات في ١٩ حزيران/يونيه. وهذه اللجنة هي هيئة تضم خبراء قانونيين/تقنيين ستركّز على صياغة التعديلات الدستورية المقترَح إدخالها تحت الإشراف والتوجيه السياسيين للجنة البرلمانية المؤقتة المعنية بالإشراف على استعراض الدستور وتنفيذه.

١٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان الاتحادي القانون المتعلق بإنشاء هيئة الخدمات القضائية. وهي تعد أسمى جهاز إداري في الهيئة القضائية الصومالية وشرطا مسبقا لإنشاء المحكمة الدستورية والمحكمة العليا في البلد. ومن بين أهم المسؤوليات الموكَلة للهيئة تعيينُ كافة أفراد سلك القضاء وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتأديبهم.

١١ - وتمشيا مع رؤية عام ٢٠١٦، أُنشئت في ١٩ أيار/مايو لجنة انتخابية برلمانية مخصَّصة لصياغة مشروع قانون بشأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومن أجل استعراض النظم الانتخابية الشبيهة. وتضم اللجنة المخصصة أعضاء من كلّ من البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية. ولا يزال يتعين عليها أن تتفق على التشريعات التي ستنشئ اللجنة الانتخابية

الوطنية المستقلة. وأمام الدورة البرلمانية المقبلة برنامج تشريعي حافل، ووفقا لرؤية عام ٢٠١٦، من المتوقَّع أن يؤيِّد مجلس النواب في البرلمان الاتحادي مشروع القانون المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٢ - وواصلت ''صوماليلاند'' الإعداد لتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٥. وتدرس السلطات هناك الإطار القانوني لعملية تسجيل الناخبين، وتغيير اللجنة الانتخابية الحالية التي تنتهي ولايتها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، تعهدت الأحزاب السياسية المعارضة بعدم قبول أي تأخير في إجراء الانتخابات.

١٣ - وتلبية للدعوة التي وجهتها ''صوماليلاند''، قام ممثلي الخاص، نيكولاس كاي، بزيارة إلى هرجيسة في ١٨ و ١٩ آب/أغسطس. ومكّنت الزيارة من فتح صفحة جديدة في العلاقات بين سلطات ''صوماليلاند'' وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، حيث أبدت الحكومة رغبتها في التحاور مع البعثة بشأن مجالات من بينها المساعي الحميدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وبناء قدرات وسائل الإعلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

باء - الحالة الأمنية

١٤ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في الصومال متقلِّبة. وفي مقديشو، انخفض عدد الحوادث المنسوبة إلى حركة الشباب خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، ولكن ازدادت الحوادث في شهر رمضان كما كان متوقَّعا. وفي ٢٤ أيار/مايو، قام مقاتلون من حركة الشباب باقتحام مبنى البرلمان الاتحادي. وقُتل أثناء هذا الهجوم ثلاثة جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و ١١ جنديا صوماليا بينما جُرِح أكثر من ٢٠ شخصا آخرين، من بينهم عضو في البرلمان. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هذه العملية وتوعدت بتنفيذ المزيد من الهجمات ضد الحكومة الاتحادية وما أسمتهم ''الغزاة''، بما في ذلك الأمم المتحدة.

١٥ - وفي تموز/يوليه، شهدت مقديشو زيادة مفاجئة في الاغتيالات الموجَّهة. وكان من بين الضحايا، أفرادٌ من قوات الأمن الصومالية ومدنيون، من بينهم عضوان من أعضاء البرلمان. كما ارتفع عدد عمليات التفجير الصغيرة الحجم. وفي ٨ تموز/يوليه، أحبطت قوات صومالية عملية هجومية معقّدة داخل قصر الرئاسة (فيلا الصومال) في المراحل الأولى من تنفيذها. وأُحبِط هجوم آخر استهدف مبنى البرلمان الاتحادي في ٥ تموز/يوليه عندما أطلق ضباط الشرطة الصومالية النار على سيارة مشبوهة مما أدى إلى انفجارها ومقتل الانتحاري الذي كان يقودها وخمسة ضباط. وفي ٣٠ آب/أغسطس، هاجمت حركة الشباب سجنا

تابعا لوكالة الاستخبارات والأمن القومي في مقديشو، مما أسفر عن مقتل سبعة مهاجمين وثلاثة من موظفي الوكالة.

١٦ - وعقب هجوم ٨ تموز/يوليه، قامت الحكومة الاتحادية بتغيير عدد من كبار المسؤولين الأمنيين، شملت وزير الأمن القومي، ومفوض الشرطة، ومدير عام وكالة الاستخبارات والأمن القومي. وبعد انتهاء شهر رمضان، أطلقت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية سلسلة من العمليات الهادفة لنزع السلاح في مقديشو في محاولة لتحسين الحالة الأمنية.

١٧ - وفي جنوب ووسط الصومال، واصلت حركة الشباب ممارسة ضغوطها. وفي إقليمي جلجادود وهيران، كثّفت الحركة أنشطة حرب العصابات التي تقوم بها حول معاقلها السابقة في بلدتي سيل بور وبولوباردي. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، نفّذ المتمردون عملية هجومية متشعبة ضد قاعدة عسكرية تابعة لجيبوتي في بولوباردي أسفرت عن مقتل جنديين من القوات الصومالية.

١٨ - وفي حين كانت منطقة شبيلي الوسطى هادئة نسبيا، ظلت منطقة شبيلي السفلى متقلبة، ولا سيما في المواقع المحيطة بأفجويي وميركا، وقوريولي. وعادت الصراعات القبلية بين ميليشيات بيامال وهابار جدير إلى الظهور من جديد أيضا، وأدت إلى وقوع اشتباكات مميتة وعمليات خطف وقتل تم الإبلاغ عنها كل أسبوع في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

١٩ - وفي ١٠ أيار/مايو، تعرّضت مدينة واجد بمنطقة باكول لأول هجوم إرهابي يُنفَّذ فيها منذ أن استعادت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني السيطرة عليها، عندما تسبّب انفجار خارج مطعم في وقوع خمس إصابات. وفي ١٢ أيار/مايو، تسبب تفجير سيارة مفخخة في بايدوا، في منطقة باي، في قتل ١٩ من المارة وجُرح ١٣ آخرين. وفي ٢٧ أيار/مايو، دارت معارك ضارية بين حركة الشباب، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وميليشيات العشائر في آتو، في منطقة باكول، أسفرت عن أكثر من ٤٠ قتيلا حسب البلاغات.

٢٠ - وظلت كيسمايو هادئة نسبيا، رغم تحول التوترات الكامنة بين العشائر، من حين لآخر، إلى أعمال عنف مسلّح بين قوات الأمن التابعة لإدارة جوبا المؤقتة. وشنّت القوات الكينية عمليات قصف جوية دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حول مدينة جيليب، بمنطقة جوبا الوسطى، في ١٨ و ٢٠ و ٢٤ أيار/مايو، وفي ١٦ و ٢٢ و ٢٤ تموز/يوليه، وفي محيط مدينة بادهادهي، بمنطقة جوبا السفلى في ٢١ و ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه.

٢١ - وشهدت بونتلاند تحركات جديدة لحركة الشباب. ففي ٨ أيار/مايو، دارت اشتباكات بين مقاتلي حركة الشباب وقوات أمن بونتلاند في فلوجة، في منطقة باري. وفي ٤ آب/أغسطس، قُتل مفوض شرطة منطقة باري نتيجة لتفجير انتحاري في بوساسو، وفي ٧ آب/أغسطس، نجا رئيس المحكمة العسكرية من محاولة اغتيال بمحاذاة الطريق التي تربط بين بوساسو وغاروي، في منطقة غالغالا. وفي غالكاسيو، تأكد وجود أنصار حركة الشباب في المدينة بعد وقوع انفجارين على جانب الطريق وثلاث هجمات بالقنابل اليدوية في شهر تموز/يوليه.

ثالثا - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل توطيد السلام

ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

٢٢ - واصل ممثلي الخاص نيكولاس كاي تقديم المشورة والمساعي الحميدة للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بتكوين الدولة. ودعا إلى استئناف العلاقات التعاونية بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند، وشجع قيادة الحكومة الاتحادية على زيارة بونتلاند. وفي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، زار غاروي والتقى برئيس بونتلاند، عبد الولي محمد علي غاس، وكبار المسؤولين، كما أجرى مشاورات مع الزعماء التقليديين وفئات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

٢٣ - والتقى ممثلي الخاص أيضا بوزير خارجية ''صوماليلاند''، في لندن، وبرئيس بونتلاند، في نيروبي، وحث الجانبين على تخفيف حدة التوترات والسعي إلى إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار. وعمل أيضا، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، مع مختلف الأطراف في عملية تكوين الدولة بجنوب غرب ووسط الصومال دعما لجهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى إنشاء عمليات تشارك فيها جميع الأطراف. فقد التقى، على سبيل المثال، في ٢٠ أيار/مايو، قادة مبادرة دولة الأقاليم الستة في مقديشو لحثهم على تأييد العملية التي تقودها الحكومة الاتحادية والتي تضم جميع الأطراف.

٢٤ - وقام أعضاء مجلس الأمن بزيارة تاريخية إلى الصومال في ١٣ آب/أغسطس لاستعراض التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية، والبرهنة على استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها البلد في سبيل تحقيق السلام المستدام.

باء – تقديم الدعم من أجل بناء السلام وبناء الدولة

إرساء نظام اتحادي وعملية مراجعة دستورية/سياسة ديمقراطية وحكم ديمقراطي

٢٥ – واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات لدعم تكوين الدولة في الصومال. وقدمت البعثة الدعم لمؤتمر المصالحة المعقود في كيسمايو، وتعاونت بشكل وثيق مع اللجنة التقنية على وضع خريطة طريق لتكوين الدولة.

٢٦ – ودعما للحكومة الاتحادية في إحراز التقدم نحو تنفيذ رؤية عام ٢٠١٦، أوفدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة، مستشارا كبيرا لشؤون الانتخابات وموظفا أقدم لشؤون الانتخابات إلى الصومال. وتتمثل مهمتهما في إسداء المشورة التقنية إلى الحكومة الاتحادية وقيادة البعثة بشأن الأولويات والتشريعات الانتخابية.

٢٧ – ويقدم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي المشورة والدعم التقني إلى اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه. وقدمت الأمم المتحدة الأموال اللازمة لتجديد مبنى مكاتب اللجنة، وحضرت المعتكف التقني الذي نظمته الحكومة الاتحادية الصومالية لوضع خطة عمل للجنة.

قطاع الأمن وسيادة القانون

إصلاح قطاع الأمن

٢٨ – دعمت البعثة الجهود الرامية إلى مواءمة المساعدات الدولية من أجل وضع إطار لهيكل الأمن الوطني مع العملية التشاورية التي تقودها الحكومة الاتحادية، والتي تضم الرئيس ورئيس الوزراء. وينصب التركيز على مجالات مكافحة التمرد، والتحليل المشترك للاستخبارات، وإدارة الأسلحة والذخائر، والأمن البحري، بما في ذلك هياكل التنسيق داخل الأقاليم.

٢٩ – ودعما للحكومة الاتحادية، أجرت البعثة دراسة استقصائية مرجعية للأسلحة الصغيرة والذخيرة في مقديشو. ووردت نتائج هذه الدراسة في التقرير الذي قدمته الحكومة الاتحادية إلى لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وشملت الدراسة الاستقصائية مرافق الجيش في بيليتويني وبايدوا. وعقد اجتماع للجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة والذخائر التابعة للحكومة الاتحادية في ٢٧ آب/أغسطس في مقديشو.

٣٠ – وانتهت مدة صلاحية تراخيص ٢٥ من الشركات الأمنية الخاصة في حزيران/يونيه، غير أن الحكومة الاتحادية مددت ترخيص إحدى الشركات التي تستعين بها الأمم المتحدة

لخدمات القوافل في مقديشو حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة مشروع إطار لإنشاء وحدة شرطة دبلوماسية إلى الحكومة الاتحادية للنظر فيه.

٣١ - وشاركت البعثة في الاستعراض اللاحق لعملية النسر الذي عقدته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأديس أبابا، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من بعثة لأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، توفير التدريب لتجديد المعلومات، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، حيث تم حتى الآن تدريب ما يزيد عن ٥٠٠ ٥ من أفراد الجيش.

٣٢ - ووضع الفريق العامل المعني بسياسة الدفاع، بقيادة مسؤولين في وزارة الدفاع، مشروع خطة استراتيجية للدفاع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وعرضه على الحكومة الاتحادية لاستعراضه ووضعه في صيغته النهائية. وشاركت البعثة في اجتماع بشأن إصلاح القطاع الأمني عقد في اسطنبول، تركيا، في ١٠ تموز/يوليه، من أجل مواءمة أعمالها المتعلقة بالاجتماعين المقبلين في لندن بشأن إصلاح القطاع الأمني، وفي كوبنهاغن بشأن منتدى الشراكات الرفيع المستوى.

٣٣ - وأُحرز تقدم في الجهود المشتركة التي تبذلها البعثة والبنك الدولي لمساعدة الحكومة الاتحادية في إجراء استعراض للإنفاق العام في القطاع الأمني، من خلال إعداد تقييمات تقنية في مجالات الإدارة المالية العامة وتدفقات التمويل وسياق النشاط السياسي والأمن والعدالة.

تسريح المقاتلين

٣٤ - عقدت وزارة الأمن الوطني، بدعم من البعثة، الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٠ تموز/يوليه في مقديشو. وحضر هذا الاجتماع الدول الأعضاء وبعثة الاتحاد الأفريقي وشركاء منفذون، مثل المنظمة الدولية للهجرة، وفريق سيريندي لإعادة التأهيل، والمنظمة الدولية لقانون التنمية. وأبرز المشتركون أهمية مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، وأعربوا عن الحاجة إلى تنقيح البرنامج في ضوء الأوضاع الجديدة.

٣٥ - وقدمت البعثة الدعم لافتتاح وشغل مرفق إعادة التأهيل في بايدوا. وتقوم البعثة أيضا بتنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء أول مرفق انتقالي للنساء المسرَّحات من حركة الشباب في بايدوا.

الشرطة

٣٦ - واصل فريق الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون، الذي يضم موظفين من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم لوزارة الأمن الوطني في تحقيق الهدف ٢ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة الواردة في ''الميثاق الصومالي''. وعُقد اجتماعان للفريق العامل المعني بالشرطة في ٦ أيار/مايو و ٢٤ تموز/يوليه. وعُين ٨ أعضاء في فريق التخطيط الاستراتيجي لدعم قوة الشرطة الصومالية في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي وضعتها الوزارة وقوات الشرطة.

٣٧ - وفي الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، شاركت البعثة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في تيسير دورة لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٢٥ من أفراد قوات الشرطة الصومالية. وانتهت الدورة الثانية والعشرون من دفع مرتبات أفراد الشرطة في جنوب ووسط الصومال. ولا يزال يتعين تسجيل حوالي ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة في جنوب ووسط الصومال.

٣٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، وافقت حكومة اليابان على استعمال مبلغ ٤,٥ ملايين دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال لتمويل مشروع قوات الشرطة الصومالية المتعلق بالمرافق والتنقل والبنى التحتية. وأشرف ضباط شرطة الأمم المتحدة، من خلال الترتيب المشترك المتعلق بمركز التنسيق العالمي، على إصلاح أربعة من مراكز الشرطة، وسلموا المركز الرئيسي للشرطة في بوساسو بعد إصلاحه في ٢٠ تموز/يوليه. وتكفلت البعثة أيضا بتمويل بناء مركز عمليات داخل مقر قيادة قوات الشرطة، فضلا عن توفير معدات تمكنه من القيام بعملياته على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

٣٩ - وتقوم البعثة حاليا بدعم قوة الشرطة الصومالية في تجنيد نحو ٥٠٠ من طلاب الشرطة في مقديشو. وبدأ فريق الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون التابع للبعثة، بدعم من مكتب خدمات المشاريع وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، إجراء عمليات تقييم للبنى التحتية لسيادة القانون في جنوب ووسط الصومال للاسترشاد بها في الدعم البرنامجي في المستقبل لمشاريع البناء والإصلاح في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المقترح لسيادة القانون.

٤٠ - واستجابت وحدة الشرطة الصومالية المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة، التي تتلقى الدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، لما يبلغ ٩٣٥ اتصالاً وحددت ٩٩٦ من الذخائر غير المنفجرة ودمرتها في مقديشو وبايدوا. وتقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتمويل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بتجهيز فريق داخل قوة الشرطة الصومالية وتدريب أفراده على إبطال الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع. وسيصبح الفريق جاهزا للعمل بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقامت الدائرة بتدريب فريقين من أوغندا

ونيجيريا تابعين لوحدة الشرطة المشكلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التخلص من الذخائر المتفجرة، ومكنت بذلك إجراء عمليات مشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي وقوة الشرطة الصومالية في مقديشو.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤١ - واصل فريق الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون التابع للبعثة دعم تنفيذ الهدف ٣ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة الواردة في الميثاق الصومالي، لا سيما عن طريق تعزيز وزارة العدل والشؤون الدستورية، بتعيين ٢٨ مستشارا صوماليا وتقديم الدعم في وضع السياسة القانونية وصياغة القوانين الرئيسية ذات الأولوية. ويستمر تنسيق المساعدات الدولية بتقديم الدعم لتحديد أولويات برنامج سيادة القانون في الصومال، الذي أقرته اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال في ٣١ آب/أغسطس. ويتيح ذلك الأساس لوضع برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، الذي سيموله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للصومال.

٤٢ - ويجري تنفيذ مشروع تجريبي في مجمع محكمة بنادير الإقليمية في مقديشو لاتخاذ تدابير من أجل وضع الترتيبات الأمنية الضرورية للجهات الفاعلة القضائية بإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية وحماية الشرطة وحرس السجون. وفي إطار جهود الدعوة الجارية من أجل وقف العمل بعقوبة الإعدام وتطبيق معايير المحاكمة العادلة، شرعت البعثة في مناقشات مع رئيس قضاة المحكمة العسكرية المعين حديثا وواصلت حشد الدعم من الشركاء الدوليين.

الأمن البحري

٤٣ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر رئيس الصومال إعلاناً يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلد، متضمنا قائمة بالإحداثيات الجغرافية للنقاط التي تعين حدود هذه المنطقة. وبمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتمتع الدول الساحلية بحقوق سيادية على المنطقة الاقتصادية الخالصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وبعض الأنشطة الاقتصادية، وتمارس الولاية القضائية على البحوث العلمية البحرية وحماية البيئة.

إجراءات مكافحة الألغام

٤٤ - واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المشورة التقنية والدعم المالي للسلطة الصومالية لإدارة المتفجرات، ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في ''صوماليلاند'' ومركز مكافحة الألغام في بونتلاند، بدعم القدرات الوطنية على تنسيق إدارة أخطار المتفجرات

في جميع أنحاء الصومال. وقامت الدائرة بتدريب ١٠ من أفراد الجيش على وسم الأسلحة وحفظ السجلات في الفترة من ٣ إلى ٨ حزيران/يونيه، دعما للحكومة الاتحادية في زيادة الشفافية والمساءلة وفقا للتدابير المعدلة لحظر توريد الأسلحة.

٤٥ - وأسفرت أنشطة إزالة الألغام من مناطق القتال التي اضطلعت بها الدائرة عن إتلاف ٧٤٩ قطعة ذخيرة غير منفجرة، وبالتالي الحيلولة دون إمكانية استخدامها في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، قامت الدائرة بتدريب المدربين لشرطة كيسمايو على التخلص من الذخائر المتفجرة والتوعية بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٤٦ - وتولت الدائرة تيسير ١٥ عملية مشتركة بين قوة الشرطة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي للكشف عن المتفجرات بواسطة الكلاب، من بينها عمليات تفتيش الأماكن والمركبات لأغراض الوقاية، بناء على طلب الحكومة الاتحادية، في كيسمايو وبايدوا ومقديشو. وتلقى جميع أفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة تدريباً للتوعية بشأن الأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع ضمن مجموعة الأنشطة التدريبية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

جيم - حقوق الإنسان وتوفير الحماية

حقوق الإنسان

٤٧ - بدأت البعثة عملية تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية إلى الوزارة بشأن تنفيذ خريطة طريق حقوق الإنسان لما بعد الفترة الانتقالية، وإنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. وقدمت البعثة المساعدة التقنية في شكل تدريب للجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان بونتلاند، كما قدمت الدعم لإنشاء مكتب المدافع عن حقوق الإنسان في بونتلاند.

٤٨ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، أُعدم تسعة أشخاص في مقديشو رميا بالرصاص في إطار نظام القضاء العسكري بعد إدانتهم بالإرهاب والقتل. وحتى الآن، بلغ عدد الذين أعدمتهم الحكومة الاتحادية ١٤ شخصا خلال عام ٢٠١٤. وواصلت البعثة الإعراب عن قلقها بشأن الإجراءات القانونية الواجبة ونوعية العدل الذي تقيمه المحاكم العسكرية.

٤٩ - وما فتئ المدنيون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات المرتبطة بالنزاع في مناطق كثيرة من جنوب ووسط الصومال. وتبين من تقييم لحالة حقوق الإنسان أجري في منطقة شبيلي السفلى أن ٧٥ مدنيا قتلوا وأن ١٤ امرأة تعرضن للاغتصاب خلال القتال

بين العشائر في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وفي تموز/يوليه، أفيد بأن أعمال العنف بين العشائر في منطقة هيران أسفرت عن مقتل ستة مدنيين على الأقل. وفي كلتا الحالتين، شارك جنود الجيش في القتال.

٥٠ - وفي مقديشو، تلقى أكثر من ٦٠٠ ١٠ من المشردين داخليا إخطارات بطردهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم بالفعل طرد معظمهم. وحسب ما أوردته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ففي جميع الحالات تقريبا تم إبلاغ الأشخاص المعنيين شفويا بطردهم الوشيك. وطُرد المشردون داخليا قسرا من أراضٍ عامة أساسا يدعي ملكيتها الآن أشخاص عاديون في أحياء هودان، وحمر جاجاب، وواداجير، وشيبيس، وحمر وين.

٥١ - وتم ترحيل أكثر من ٩٨٠ ٢ صومالياً من المملكة العربية السعودية إلى الصومال في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، في حين تم ترحيل ١٩٨ صوماليا من كينيا إلى مقديشو جوا في أيار/مايو. وسجلت المفوضية أيضا ست حالات إعادة قسرية للاجئين المسجلين وطالبي اللجوء، طلبت المفوضية نيابة عنهم إعادة قبولهم في كينيا.

٥٢ - وأفادت تقارير بأن حركة الشباب نفذت ٢١ عملية إعدام علنية على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في منطقتي باي وباكول، في أشخاص اتهمتهم إما بالتجسس لصالح الحكومة الاتحادية أو بانتهاك اللوائح التنظيمية التي تفرضها هذه الجماعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٥٣ - ومع استمرار الهجمات في مقديشو، كان الموظفون العموميون والعاملون في مجال الإعلام ضمن المستهدفين. ففي ٢١ حزيران/يونيه، قُتل يوسف كينان، وهو صحفي معروف، في هجوم بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، نجا من هجوم مماثل صحفي بارز آخر، وهو محمد عبد الله حجي. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء استمرار انتهاكات الحق في حرية التعبير، لا سيما في سياق الإغلاق القسري لوسائل الإعلام واعتقال الصحفيين.

حماية الطفل

٥٤ - تم توثيق ما مجموعه ١٦٦ من حالات الانتهاكات الجسيمة تعرض لها ١٥٤ طفلا (١١٢ من الفتيان و ٤٢ من الفتيات).

٥٥ - وقام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي تشترك في رئاسته كل من فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في التراعات المسلحة والإبلاغ عنها، ووزارة الدفاع، بعقد اجتماعه نصف الشهري في ١٤ نيسان/أبريل،

وناقش تفاصيل إنشاء وحدة لحماية الطفل داخل الجيش. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، عينت وزارة الدفاع أفراد وحدة حماية الطفل على مستوى المقر، ومن المتوقع تعيين ضباط الاتصال العسكريين في القطاعات في وقت لاحق. وتم تشكيل فريق فحص متنقل في ١٤ أيار/مايو لإجراء فحص منهجي لوحدات الجيش والشرطة لفصل الأطفال عنها. وفي ٢٩ حزيران/يونيه و ١٢ تموز/يوليه، تم فحص ٢٥٠ جنديا و ٩٠٠ من المجندين الجدد في مركز الجزيرة للتدريب.

٥٦ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢١ آب/أغسطس، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، بزيارة إلى الصومال ونيروبي، والتقت مع الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء الرئيسيين، الذين كرروا التزامهم بتنفيذ خطط العمل ذات الصلة بالأطفال والنزاع المسلح، ودعم الحملة العالمية ''أطفال، لا جنود''، والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. والتقت أيضا بكبار المسؤولين بالبعثة، وبعثة الاتحاد الأفريقي، وإدارة جوبا المؤقتة في كيسمايو، وفريق الأمم المتحدة القطري، وزارت مركزا لإعادة الإدماج ومركز سيرندي لإعادة التأهيل اللذين تدعمهما اليونيسيف.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٥٧ - في ٣ أيار/مايو، التقى ممثلي الخاص ١٢ امرأة تمثلن المجتمع المدني، منهن صحفيات وطالبات، لمناقشة وجهات نظرهن حول الوضع السياسي في الصومال ومستقبله. وأعربن عن قلقهن إزاء ما يجري من استعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦، وإزاء الوضع الأمني، والتأخيرات التي تشهدها عمليات سياسية من قبيل تكوين الدولة ومراجعة الدستور.

٥٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اشتركت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم وإدارة حلقة عمل في مقديشو مع ٤٠ امرأة من قادة المجتمع المدني من مناطق بنادر، وبونتلاند، وباي، وجوبا السفلى، وغالمودوغ، وغالغادود، وهيران، وذلك للتخطيط لمشاركتهن في العمليات السياسية المقبلة. وسبقت هذا الحدث اجتماعات في كل منطقة من هذه المناطق لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وفي ختام حلقة العمل، أعاد الرئيس تأكيد دعمه لتشجيع المرأة على أن تتقلد المناصب القيادية. ونتيجة لحلقة العمل المذكورة، دأبت مجموعة رئيسية من القيادات النسائية من المجتمع المدني، في إطار مبادرة دور المرأة في القيادة الصومالية، على الاجتماع أسبوعيا مع البعثة لاستعراض عمليات تعبئة النساء وإدارة مشاركتهن في العمليات السياسية.

٥٩ - وفي ١٩ تموز/يوليه، قدمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمهما لوزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان في إجراء مشاورات بشأن استعراض منهاج عمل بيجين بعد مرور

٢٠ عاما على اعتماده في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وحضر هذا الحدث ٦٠ مشاركا من المجتمع المدني والحكومة الاتحادية، وسوف يتمخض عن تقرير شامل عن حالة المرأة في ما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين. وواصلت الوزارة أيضا جهودها في تنسيق الدعم المقدم لأعمال وضع الصيغة النهائية للسياسة الجنسانية الوطنية، وقدمت مشروع خطة العمل لتنظر فيها الجهات المانحة في ٢٣ تموز/يوليه.

العنف الجنسي في حالات النزاع

٦٠ - اتخذت وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان تقرير فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع كقاعدة أدلة للتصدي للعنف الجنسي في الصومال. وبدعم من الأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة، عقدت الوزارة مشاورات في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيار/مايو حول أربعة مواضيع هي: المجتمع المدني، وتقديم الخدمات، والخدمة في الدوائر النظامية، والوصول إلى العدالة. وكان هدف المشاورات هو التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف والغايات مع جميع الوزارات الوصية في الحكومة، والاستماع إلى آراء مقدمي خدمات الخط الأمامي.

٦١ - وبعد هذه المشاورات، وضعت الحكومة الاتحادية خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع تتماشى تماما مع ميثاق الاتفاق الجديد، وكان قد تم الاتفاق عليها على نطاق عدة وزارات حكومية تنفيذية، بما فيها وزارة الدفاع ووزارة العدل، فضلا عن الجيش والشرطة. وقد تمت استشارة منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع، وعرضت الحكومة الاتحادية مشروع الخطة، التي سيتم وضع صيغتها النهائية عقب مشاورات إقليمية، على المجتمع الدولي أثناء مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، المعقود في لندن في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه. ورحبت الجهات الفاعلة الرئيسية والأمم المتحدة والجهات المانحة بالتقدم المحرز، وقدمت تعهدات بدعم مرحلة التنفيذ.

دال - الحالة الإنسانية

٦٢ - تشهد الصومال واحدة من الأزمات الإنسانية الأكثر خطورة في العالم. ويحتاج قرابة ٣ ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم ما يقدر بنحو ١,١ مليون شخص من المشردين داخليا، بسبب تكرر حدوث الجفاف والفيضانات والنزاع. وشُرِّد زهاء ٠٠٠ ٧٣ شخص لانعدام الأمن منذ آذار/مارس، في أعقاب بداية العمليات العسكرية المشتركة الأولى التي شنها الجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على حركة الشباب. ولم يعد معظم هؤلاء إلى ديارهم الأصلية بعد.

٦٣ - وبعد عامين من التحسن التدريجي، تدهورت بشكل خطير حالة الأمن الغذائي في الصومال، وفقا لتوقعات وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال. وللمرة الأولى منذ مجاعة عام ٢٠١١، ارتفع عدد الأشخاص الذين لن يستطيعوا تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية على مدى الأشهر الستة المقبلة من ٠٠٠ ٨٥٧ إلى ١,١ مليون نسمة. ويعزى ذلك إلى الجفاف واستمرار النزاع، ومحدودية تدفق السلع التجارية إلى المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية، وتفاقم سوء التغذية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتسود ظروف الجفاف في جنوب ووسط وشمال شرق الصومال منذ تموز/يوليه، وكان إجمالي معدل سقوط الأمطار أقل من نصف مستويات الهطول المعتادة خلال موسم الأمطار الرئيسي (من شهر نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيه).

٦٤ - وزادت مستويات سوء التغذية الحاد أيضا، لا سيما في أجزاء من المناطق الشمالية الغربية والجنوبية والوسطى. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٢١٨ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في الصومال، منهم ٠٠٠ ٤٤ يعانون من سوء التغذية الشديد، وهم معرضون لخطر الموت. وعموما، يعاني ٣ أطفال من أصل كل ٤ من سوء التغذية الحاد في جنوب ووسط الصومال، ويعيش العديد منهم في مناطق تمنع الجماعات المسلحة الوصول إليها عبر الطرق. وقد لوحظت أكثر معدلات سوء التغذية إثارة للقلق بين مجتمعات المشردين، حيث تصل تلك المعدلات إلى ١٨,٩ في المائة (بينما تعادل عتبة الطوارئ ١٥ في المائة) في سبع مستوطنات حضرية للمشردين هي: ضوبلي، ودولو، ودوسمريب، وغاروي، وغالكاكيو، وكيسمايو، ومقديشو.

٦٥ - واستمر تفشي داء الحصبة، حيث أُبلغ عن حوالي ٠٠٠ ٦ حالة محتملة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، أي أكثر من ضعف عدد الحالات في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وفي بعض المناطق في جنوب ووسط الصومال، تنخفض نسبة التحصين إلى ١٥ في المائة بسبب صعوبات الحصول عليه وتمويله. وعلى الرغم من حملات التطعيم المكثفة، تأكد وجود أربع حالات إصابة جديدة بفيروس شلل الأطفال البري هذا العام، ليصل عدد المصابين إلى ١٩٨ منذ بدء العدوى في أيار/مايو ٢٠١٣، ومعظمهم من الأطفال. وإذا استمرت ظروف الجفاف، فإن حالات الإصابة بالإسهال والأمراض الأخرى، وهي مرتفعة حاليا، ستتزايد باضطرار الناس إلى اللجوء إلى مصادر مياه غير آمنة.

٦٦ - ولا يزال العنف والنزاع يشكلان عبئا ثقيلا على المدنيين أيضا، ولا سيما في جنوب ووسط الصومال. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، عولجت حوالي ٢٠٠ ١ إصابة ناجمة

عن حوادث متصلة بأسلحة في ٨ مستشفيات في مقديشو وكيسمايو ومدوق وبايدوا، وأبلغ عن حدوث أكثر من ١٠٠ حالة وفاة.

٦٧ - ولا يزال وصول المساعدة الإنسانية صعبا نظرا لارتفاع مستويات انعدام الأمن السائدة في معظم المقاطعات الجنوبية والوسطى من الصومال. كما أن الوصول إلى البلدات المستعادة حديثا يعتمد اعتمادا كبيرا على الخدمات الجوية، مما يجعل العمل الإنساني باهظ التكاليف وغير مستدام ولا يمكن الاعتماد عليه.

٦٨ - وعلى الرغم من صعوبة البيئة التشغيلية، واصلت منظمات الإغاثة تقديم المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتلقى نحو ١,٤ مليون شخص أغذية ومعونات لسبل العيش، وتمت معالجة ٠٠٠ ٩٧ طفل من سوء التغذية. وزُود ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص بالمياه المأمونة بصورة دائمة أو مؤقتة، وتم توفير المراحيض لـ ٠٠٠ ١٦٠ شخص. وقُدم الدعم إلى ٠٠٠ ٣١٥ شخص آخر بواسطة برامج تحسين الصحة العامة. وقُدمت الخدمات الصحية الأساسية إلى نحو ٠٠٠ ٥٠٠ شخص، وتم القيام بحملة لتطعيم ٠٠٠ ٥٢٠ طفل ضد الحصبة في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطعيم ٣,٤ ملايين طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وحصل نحو ٠٠٠ ١٥ شخص على مجموعات لوازم المساعدة في حالات الطوارئ ولوازم منزلية من بينها أغطية بلاستيكية وبطانيات وحشايا، وتم توفير مأوى مؤقت لحوالي ٠٠٠ ٥٤ شخص. وتلقى الدعم زهاء ٤٠٠ ٤ من الناجين من انتهاكات الحماية، واستفاد ٣٨٣ طفل من المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة من برامج إعادة الإدماج المجتمعية. وفيما يتعلق بالتعليم، تم دعم ٠٠٠ ٢٣٢ من المتعلمين من خلال تدريب المدرسين وتحفيزهم. وقام الشركاء في المجال الإنساني أيضا بمساعدة ١٥٥ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، بمن فيهم المرحّلين من المملكة العربية السعودية.

٦٩ - وفي ١٩ آب/أغسطس، قام رئيس الوزراء بأول زيارة لرئيس وزراء صومالي إلى مخيم داداب للاجئين في كينيا. وفي اليوم السابق، عُقد اجتماع على المستوى الوزاري في أديس أبابا بشأن اللاجئين الصوماليين، حضرته مفوضية شؤون اللاجئين، وممثلي الخاص في الصومال، ووزراء من جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، وأوغندا، واليمن، وهي البلدان التي تستضيف معا ما يقرب من مليون لاجئ صومالي. وأكد المشتركون في هذا الاجتماع على التزام البلدان المضيفة بإيجاد حلول. ورحب المجتمعون بتوفير مساحات لإيواء اللاجئين واتفقوا على أن ظروف العودة الجماعية لم تتحقق بعد في الصومال.

هاء – تحقيق الاستقرار

٧٠ – استمرت الجهود الرامية إلى إقامة إدارات مؤقتة وإحلال الأمن على نحو عاجل وتوفير سبل الرزق وإيصال المساعدة الإنسانية. وفي تموز/يوليه، أفادت الحكومة الاتحادية بالانتهاء من تدريب العاملين في جميع الإدارات المؤقتة من خلال صندوق تحقيق الاستقرار في الصومال، بالشراكة مع حكومة السويد. وتم إنشاء إدارات في كل من إكسودور وواجد ووارشيك وكوريولي وبولوباردي. ومع ذلك، لا تزال عملية الوصول تمثل عقبة رئيسية أمام نشر بقية الإدارات وتقديم المساعدات الأخرى لتحقيق الاستقرار.

٧١ – واستمر أيضا التنسيق والتخطيط على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الاستراتيجي، فقد دعا الرئيس إلى عقد اجتماع افتتاحي رفيع المستوى مع ممثلي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمسؤولين بالحكومة في ١٦ آب/أغسطس من أجل استعراض التخطيط للمرحلة الثانية من العمليات، بما في ذلك أنشطة تحقيق الاستقرار. وتم الانتهاء من صياغة اقتراح بدفع مبلغ ٣,٥ ملايين دولار من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة الاتحادية، وقُدم الاقتراح إلى مكتب دعم بناء السلام لتقييمه والبت فيه.

واو – الإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية

٧٢ – عقدت لجنة الإدارة المالية اجتماعها الثالث في ٢٩ أيار/مايو في مقديشو، وهو أول اجتماع يحضره أعضاؤها الستة جميعهم. وقد وصل دعم الأمانة المقدم عن طريق البنك الدولي في ٧ حزيران/يونيه، مما مكّن اللجنة من تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية والشروع في التواصل على نحو أكثر انتظاما مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وعامة الجمهور في الصومال. وفي ١٢ حزيران/يونيه، رحبت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال بالتقدم المحرز. وفي ١٦ تموز/يوليه أصدرت لجنة الإدارة المالية تقريرا مرحليا سلطت فيه الضوء على الإنجازات الرئيسية، بما في ذلك موافقة مجلس الوزراء على مشروع بتعديل قانون الاشتراء ومشروع قانون مراجعة الحسابات، وإعداد البيانات المالية من قبل المصرف المركزي الصومالي ووزارة المالية، واستعراض لجنة الإدارة المالية لستة عقود امتياز ساهم في مدخلاتها التقنية البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وفي ١٧ تموز/يوليه، طلبت الحكومة الاتحادية في الصومال إلى اللجنة الإشراف على برنامج استرداد الأصول الوطنية ورصده في المستقبل، وذلك بالتعاون الوثيق مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة.

٧٣ - ولا تزال الجهود جارية من أجل تعزيز دور الصومال في نظام التجارة العالمي. ففي ١٧ حزيران/يونيه، وقع رئيس الوزراء طلبا رسميا موجها إلى الأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من أجل إدراج الصومال في هذا البرنامج. ويعزز هذا الإطار إدماج التجارة في جدول أعمال التنمية لأقل البلدان نموا، ويتيح إمكانية الحصول على المساعدة التقنية الدولية فيما يتصل بالتجارة عن طريق برامج تقديم المعونة للتجارة.

زاي - الجزاءات المحددة الهدف

٧٤ - خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في ١٥ أيار/مايو، أطلع مستشار الأمن الوطني الصومالي اللجنة على الجهود الراهنة التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤)، ومن أجل تنفيذ توصيات بعثة التقييم التي أوفدتُها إلى الصومال عملا بالفقرة ١٠ من القرار نفسه. وما زال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بصدد وضع الصيغة النهائية لتقريره عن الصومال، حيث سيقدم نتائجه إلى اللجنة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

حاء - تنسيق الجهود الدولية

٧٥ - عقد منتدى الشراكة الرفيع المستوى اجتماعيه التنفيذيين في ٩ أيار/مايو و ٢٤ حزيران/يونيه، وشارك في رئاستهما كل من الرئيس وممثلي الخاص. وتم التأكيد على الحاجة إلى الوفاء العاجل بما تم الالتزام به في إطار ميثاق الاتفاق الجديد، وإلى تحسين الشفافية في مجال المساعدة الدولية. واجتمعت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال يومي ١٢ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس برئاسة رئيس الوزراء. وركزت المناقشات على تدفق المعونات حاليا على الصومال، وإشراك الولايات والمناطق في تنفيذ الميثاق.

٧٦ - واستمر التنسيق على مستوى القطاعات، عن طريق الأفرقة العاملة المعنية بأهداف بناء السلام وبناء الدولة الواردة في الميثاق الصومالي. وهي حاليا بصدد وضع الصيغة النهائية لأطر التخطيط، التي تحدد الثغرات الرئيسية والاحتياجات من الدعم حتى عام ٢٠١٦.

رابعا - تنفيذ القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)

٧٧ - واصلت البعثة عملها مع شركائها بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال، باعتبار ذلك من أولوياتها. وقدمت البعثة إسهامات في مجال

حقوق الإنسان إلى الدورات التدريبية التي عقدت قبل نشر وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في كل من بوجومبورا، وكمبالا. وقدمت البعثة أيضا التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش والشرطة في كل من مقديشو وبلدوغلى وشبيلي السفلى. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بوضع اللمسات النهائية على تقييمات المخاطر التي تجريها كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش مع مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في المناطق المستعادة حديثا.

٧٨ - وأجرت القوات الصومالية أيضا تدريبا على ''الاستعداد للقتال'' يشمل نموذجا عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يضطلع به مدربون من إثيوبيا وجيبوتي في القطاعين ٣ و ٤. ويبلغ القوام الإجمالي للقوات التي تلقت تدريبا في القطاعين ٣ و ٤ على التوالي ٧٤٧ ٢ فردا و ٠٠٠ ١ فرد. وتلقت قوات أخرى تابعة للجيش الوطني الصومالي تدريبا أيضا في القطاعات ١ و ٢ و ٥ و ٦.

الدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش

٧٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم حزمة من الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣) وتمشياً مع مفهوم العمليات المنقّح لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقد تعين على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توصيل حصص الإعاشة جوا إلى المواقع المتقدمة في القطاعات ٢ و ٣ و ٤ و ٥، نظرا لسوء الأحوال الجوية وانعدام الأمن على طرق الإمداد البرية الرئيسية. وشكل ذلك عبئا كبيرا على الأصول الجوية لمرافق البعثة، وحدَّ من التحركات الجوية للقيام بمهام أخرى. وقد اتخذ مكتب دعم البعثة الترتيبات اللازمة لدعم العملية الهجومية الثانية المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش ''عملية المحيط الهندي'' التي بدأت في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس.

٨٠ - وواصل مكتب دعم البعثة أيضا القيام بأعمال الهندسة والتشييد في جميع القطاعات دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك بناء أماكن الإقامة والمكاتب، والحواجز الدفاعية والمرافق الطبية من المستوى الثاني، بالإضافة إلى حفر آبار للمياه ومرافق للصرف الصحي. وانتهى مكتب دعم البعثة من إقامة مراكز للاتصالات التكتيكية باستخدام نظام التتبع الأرضي اللاسلكي ''تيترا'' في القطاعين ٢ و ٤، ومقر قطاع كيسمايو. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم في مجال التدريب السابق للنشر وداخل البعثة وغير ذلك من أشكال التدريب إلى ٥٦٢ من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي، ليصل مجموع الأفراد الذين تم تدريبهم في البعثة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى ٤٧٦ ٩ فردا.

٨١ - وقدم المكتب الدعم إلى العملية المشتركة للتحقق من القوات الإثيوبية في القطاعين ٣ و ٤ في تموز/يوليه، وشارك في العملية. كما شاركت بعثة الاتحاد الأفريقي في عملية التحقق. ولم تكتمل بعد عمليات تبديل الوحدات بين القطاع ٢ وقطاع كيسمايو بسبب المخاوف التي تعالجها مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى الآن. وقد أرجئ تناوب القوات السيراليونية الذي كان مقررا له أن يبدأ في تموز/يوليه ٢٠١٤، بسبب تفشي مرض فيروس إيبولا في سيراليون.

٨٢ - ويدير مكتب دعم البعثة الخدمات الجوية في إطار نموذج النقل المحوري باستخدام طائرات ثابتة الجناحين بين ستة مراكز قطاعية وطائرات هليكوبتر داخل كل قطاع. ويستند مفهوم الدعم اللوجستي الجوي إلى نظام مركزي للعمليات، حيث توجد قواعد النقل والإمداد الرئيسية في مقديشو، وإلى تنفيذ لامركزي لتغذية المراكز اللوجستية/التكتيكية القطاعية الخمسة الأخرى (بايدوا، وبيليتوين، وكيسمايو، وجواهر، ودوبلي). ويتم تعزيز ذلك بدعم إداري وطبي/وفي مجال إجلاء المصابين من نيروبي. وقام المكتب بنشر ما مجموعه تسع طائرات هليكوبتر للخدمات و ٣ طائرات ثابتة الجناحين. وترابط حاليا ست طائرات هليكوبتر في مقديشو، وواحدة في وجير (كينيا)، واثنتين في بايدوا. وتوجد أيضا طائرتان ثابتتا الجناحين في مقديشو، وواحدة في نيروبي. ويعتزم المكتب نشر طائرة شحن ثقيل من طراز سي - ١٣٠، من أجل تلبية المطالب الجديدة المتعلقة بنقل حصص الإعاشة والإمدادات والبضائع.

٨٣ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام توفير التدريب على التعامل مع المتفجرات والمعدات والمراقبة في هذا الشأن للعمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش في جنوب ووسط الصومال، كعنصر من عناصر حزمة الدعم اللوجستي المقدم من مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد يسرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تموز/يوليه نشر أفرقة للتخلص من المعدات المتفجرة في جوهر من أجل تطهير طريق أفغويي - ميركا من المتفجرات، حيث كان معرضا لهجمات باستخدام متفجرات يدوية الصنع ضد بعثة الاتحاد الأفريقي والسكان المحليين. وجرى تسيير قافلة استطلاع لتأمين الطرق، في سياق الوقاية من مخاطر عمليات التفجير، من أجل توصيل حصص الإعاشة إلى كل من 'بلد أمين' في منطقة باي وفي 'ميركا' ولتيسير تحرك المئات من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من مقديشو إلى جوهر. ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم الطبي لأفرقة التخلص من المعدات المتفجرة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

ويسرت الرعاية الطبية لأفراد الجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسكان المحليين في شلامبوت في شبيلي السفلى وفي 'بلد أمين'.

٨٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب التركيز في الدعم المقدم إلى الجيش في المقام الأول على مساعدته في الوفاء بالشروط المسبقة لتوفير الدعم اللوجستي لمكتب دعم البعثة، تمشيا مع القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣).

٨٥ - وقد أنفق مكتب دعم البعثة حتى الآن ٢,١ مليون دولار من إجمالي المساهمات في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي وقدرها ٨,٣ ملايين دولار. وخُصص مبلغ وقدره ٦٢٧ ١ مليون دولار من أجل شراء الإمدادات الحيوية للجيش. وبالإضافة إلى المساهمات المقدمة من حكومات كل من إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت حكومتا إثيوبيا ونيوزيلندا بتقديم نحو ٠,٧٥ مليون دولار. ومع ذلك، لا تزال المساهمات أقل من المبلغ المقدر بنحو ١٩,٦ مليون دولار المطلوب في السنة الأولى. ويصل الرصيد المتبقي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا إلى ٤ ملايين دولار، بعد المساهمة التي قدمتها حكومة استراليا مؤخرا، وقدرها ١ مليون دولار.

خامسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٦ - بدأت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بالمجمع المشترك للأمم المتحدة، عملية إعادة الاستيلاء على المجمعات الدولية الواقعة على طريق مطار مقديشو الدولي، الذي كان قد أغلق بعد الهجوم الذي وقع في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وخلال هذه الفترة، بلغ متوسط عدد الموظفين الموجودين في البلد ٣٣٠ موظفا دوليا و ٩٩٠ موظفا وطنيا، وبلغ متوسط عدد الموظفين الدوليين في مقديشو ١٩٠ موظفا. ومن بين هؤلاء، بلغ عدد الموظفين الذين نشرتهم البعثة قرابة ٦٠ موظفا.

التكامل

٨٧ - تم تعزيز الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي هو أيضا بمثابة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوجود للأمم المتحدة في الصومال من خلال معتكف لفريق الأمم المتحدة القطري عُقد في ٣ تموز/يوليه. وأدخل المزيد من التحسينات على الإطار من خلال مناقشات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات المانحة، ثم حظي بعد ذلك بتأييد رسمي من فرقة العمل المتكاملة في نيويورك في ٢٧ آب/أغسطس. وكانت الخطوة النهائية في عملية

إطار المساعدة الإنمائية هي تقديم الإطار الاستراتيجي المتكامل إلى الحكومة الاتحادية في أيلول/سبتمبر.

سلامة الموظفين وأمنهم

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقع أي حادث أمني كبير يلحق الضرر بموظفي الأمم المتحدة وبرامجها وأصولها. وتم تعزيز الأمن في مطار مقديشو الدولي بنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة، وصلت عناصرها المتقدمة يومي ٦ و ٧ أيار/مايو. وقد انتهت المرحلة الأولى لنشر وحدة الحراسة المكونة من ٣٣٢ فردا في المباني الرئيسية للمطار في ١٥ حزيران/يونيه. واكتملت المرحلة الثانية لنشر ٧٨ فردا في ٨ و ٩ تموز/يوليه، وبذلك يكتمل القوام المأذون به والبالغ عددهم ٤١٠ أفراد. ومن المقرر نشر المرحلة الثانية من الأفراد في المقر الجديد المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ولا يزال تعديل اتفاق مركز البعثة، الذي يهدف إلى تيسير عمليات وحدة الحراسة، قيد التفاوض مع الحكومة الاتحادية. ولا تزال مذكرات التفاهم الرامية إلى تنسيق عمليات وحدة الحراسة مع عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، أيضا قيد التفاوض مع الاتحاد الأفريقي ومع الحكومة الاتحادية.

سادسا - ملاحظات

٨٩ - إننا إذ ندنو، خلال شهر أيلول/سبتمبر، من منتصف فترة ولاية الحكومة الاتحادية في الصومال ومدتها أربع سنوات، لا يزال يحدوني تفاؤل مشوب بالحذر إزاء إحراز تقدم في العملية السياسية على الرغم من العديد من المخاطر الماثلة في الأفق. وسيظل للاهتمام والدعم الدوليين أهميتهما البالغة في الوقت الذي تعمل فيه حكومة الصومال وشعبها من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة المتمثلة في بناء الدولة وبناء السلام. ولقد أعطت الزيارة التاريخية التي قام بها مجلس الأمن في آب/أغسطس إشارة قوية على الالتزام المستمر من المجتمع الدولي بدعم هذه العملية.

٩٠ - ولقد شهدت الأشهر الماضية قوة دفع متنامية صوب تحقيق رؤية الصومال لدولة اتحادية. وإنني أرحب بخطة ”رؤية عام ٢٠١٦“، التي أوضحت بشكل مفيد أدوار المؤسسات الاتحادية في العملية، وحددت المبادئ الأساسية لسياسة الشمول والشفافية وتولّي الصومال لزمام الأمور، ووضعت جداول زمنية واضحة. وأرحب بالاتفاق على إنشاء إدارة مؤقتة في المنطقة الجنوبية الغربية، وباتفاق النوايا المتعلق بتشكيل إدارة مؤقتة لجلجادود وجنوب مدج. وأدعو الحكومة الاتحادية إلى ضمان مواصلة توطيد هذه العمليات بصورة

تشمل الجميع، وفقا للدستور الاتحادي المؤقت، وأشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة. ويساروني القلق من احتمال أن يواجه التقدم خطر التوترات الحالية بين العشائر، ولا سيما في منطقة شبيلي السفلى، وأحث جميع الأطراف على السعي للتوصل إلى حل سلمي بشأن بواعث قلقهم في إطار الرؤية الاتحادية بوجه عام. وأرحب بالتزام الإدارة المؤقتة في جوبا بعملية بناء للدولة تتّسم بشمول تام للجميع. وأشجع الأطراف في اتفاق أديس أبابا على الإسراع بتنفيذ الالتزامات المتبقية، ولا سيما عقد مؤتمر للمصالحة وإدماج الميليشيات الموجودة خارج كيسمايو.

٩١ - ولم يعد هناك الآن متسع من الوقت لإنجاز عملية الاستعراض الدستوري والأعمال التحضيرية للانتخابات، إذا أريد التقيد بالموعد النهائي لعام ٢٠١٦. وسيكون للوحدة فيما بين المؤسسات الاتحادية أهمية بالغة. وثمة دور أساسي منوط بالبرلمان الاتحادي، وستشكل الدورة البرلمانية المقبلة نقطة فاصلة إذا أريد الوفاء بالنقاط المرجعية المحددة في خطة رؤية عام ٢٠١٦. وإنني أرحب بتشكيل اللجنة المستقلة المعنية بمراجعة الدستور وتنفيذه، وأحث البرلمان على التعجيل أيضا بتشكيل لجنة الحدود والاتحاد. ويجب الشروع في عملية استعراض دستوري واسعة على وجه السرعة، وإشراكُ مناطق الصومال مشاركة تامة فيها ومعالجةُ المسائل الاتحادية الحساسة، ومنها تخطيط الهيكل المقبل لقطاع الأمن.

٩٢ - ويساورني القلق بصورة خاصة من بطء التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات. إذ يجب إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة دون تأخير إذا أريد لهذا الهدف أن يظل قابلا للتحقيق. وأحث الصوماليين والشركاء الدوليين على العمل سويا بشكل منسق لدعم إقامة مؤسسات شفافة وموثوق بها وقادرة على إدارة عملية انتخابية.

٩٣ - ومن بواعث القلق التصعيد الذي شهدته مؤخرا التوترات بين بونتلاند و ”صوماليلاند“، بما في ذلك نشر القوات العسكرية في المناطق الحدودية. وأكرر نداءاتي السابقة بأن يمارس كلا الطرفين أقصى درجات ضبط النفس وأن يتخذا خطوات لتهدئة الوضع. ويواصل ممثلي الخاص إشراك الطرفين من خلال مساعيه الحميدة، بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

٩٤ - وأشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها كل من الجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز العمليات العسكرية ضد حركة الشباب، بطرق منها بدء ”عملية المحيط الهندي“. فقد أبدى كلاهما قدرا كبيرا من الشجاعة والصمود في مواجهة ظروف بالغة الخطورة. وأحث الدول الأعضاء على مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في نشر الأصول الجوية

المأذون بها بموجب القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، وعلى المساهمة في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي على وجه السرعة.

٩٥ - ومن الضروري أن يلي العمليات العسكرية مباشرة بذلُ جهود لإنشاء هياكل إدارية في المناطق المستردة أو تحسين هذه الهياكل، وتقديمُ الخدمات الأساسية، ومنها توفير الأمن. ومن شأن الإخفاق في توطيد المكاسب المحققة في المناطق المستردة حديثا أن يحيد أيضا بالعملية السياسية الأوسع عن مسارها. وأدعو المجتمع الدولي إلى أن يضع ثقله وراء الحكومة الاتحادية لتحقيق هذه الأولوية العاجلة.

٩٦ - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية. فبعد الإعادة التدريجية لإعادة بناء سبل كسب الرزق منذ مجاعة عام ٢٠١١ التي أودت بحياة أكثر من ربع مليون شخص في ظل معدلات وفاة غير عادية، فإن المكاسب الهشة التي تم تحقيقها آخذة في التلاشي، في الوقت الذي بدأت فيه معدلات سوء التغذية تتزايد من جديد. وتمكنت وكالات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى بعض من يحتاجون إلى المساعدة رغم صعوبة الوصول إليهم، غير أنها تواجه ضغطا نتيجة لانعدام الموارد. وما زالت عملية النداء الموحد تشهد، حتى نهاية عام ٢٠١٤، نقصا حادا في التمويل، إذ لم يتجاوز تمويله نسبة ٣٢ في المائة (أي بنقص يبلغ ٦٣٧ مليون دولار). وأحث الشركاء على المساعدة في سد النقص، وأحذر من أن حدوث أزمة إنسانية في الصومال من شأنه أن يعوق المكاسب التي تحققت بصعوبة على الصعيدين السياسي والأمني.

٩٧ - ومن الأهمية بمكان تأمين الطرق الرئيسية للإمداد لإتاحة استخدامها بشكل آمن من طرف المدنيين والأنشطة التجارية وجهات تقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، ولإفساح المجال للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يبذل قصارى جهده لدعم العمليات. وإنني أؤيد النداءات التي وجهها الرئيس بأن تعطي العمليات العسكرية الأولوية لتنفيذ هذه المهمة.

٩٨ - وأرحب بالخطوات التي اتخذها الحكومة الاتحادية للامتثال لنظام المجلس للجزاءات، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في رسالتي المؤرخة ٣ نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2014/243). وأشجع الشركاء على دعم تنمية قدرات السلطات الصومالية في هذا الشأن، وأحث الحكومة الاتحادية على مواصلة وتعزيز الجهود التي تبذلها في الامتثال لنظام الجزاءات. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق من استمرار تصدير الفحم الصومالي في انتهاك للحظر المفروض بموجب قرار المجلس ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، وأطلب إلى الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المستفيدة أن تنسق جهودها في تنفيذ الحظر.

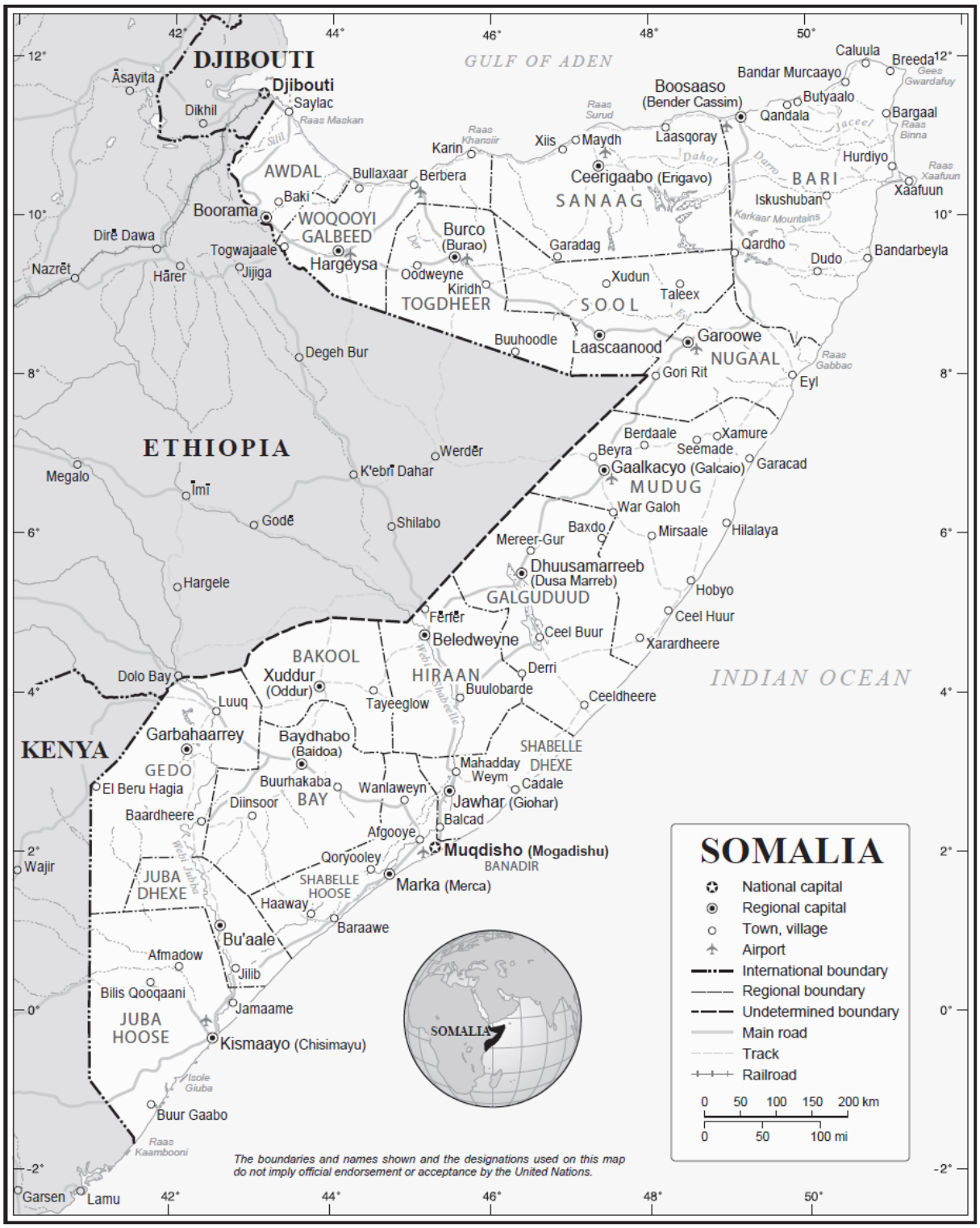
٩٩ - وأحث الحكومة الاتحادية على تشديد إجراءات الإدارة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتدفقات التمويل المرتبطة بقطاع الأمن. ومن دواعي تفاؤلي في هذا الصدد ما يجري حاليا من إنجاز استعراض للنفقات العامة في قطاع الأمن والعدالة بمشاركة من البنك الدولي والأمم المتحدة.

١٠٠ - ويساورني قلق بالغ من أعمال القتل المستهدف لموظفين عموميين صوماليين، ومنهم ٥ مشرّعين وقاضيان و ٣١ من ضباط الشرطة. وأحث الحكومة الاتحادية على التحقيق في جميع الأنشطة الإجرامية وتقديم الجناة إلى العدالة.

١٠١ - وما زال يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحماية في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك الحالة الناجمة عن أعمال العنف بين العشائر. وأشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة بحق النساء والأطفال. وأحث الحكومة الاتحادية مرة أخرى على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. وأحث السلطات الصومالية أيضا على تنفيذ الوقف الاختياري للعمل بعقوبة الإعدام.

١٠٢ - وما زلتُ أشعر بالقلق من نقص تمثيل المرأة الصومالية في عملية بناء السلام، ولا سيما في العملية الحالية لتشكيل الإدارات الإقليمية. وأحث السلطات الصومالية على عدم تفويت الفرصة السانحة حاليا لكفالة التمثيل الكامل للمرأة في العمليات السياسية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم المرأة في المناطق المستردة حديثا حيث ستؤدي دوراً رئيسيا في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. وأدعو السلطات الصومالية إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠٣ - وأشيد بممثلي الخاص، نيكولاس كاي، ونوابه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال لما يقومون به من عمل شاق ومتواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات. وأشكر أيضا الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين في التنمية، على دعمهم المستمر في السعي إلى تحقيق السلام في الصومال. ويتعين أن نواصل تعزيز شراكتنا في مسعانا إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section